الأمم المتحدة S/PV.5858

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٥٨**

الخميس، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2008/178)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-27824 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2008/178)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي الصومال وأوغندا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل السيد بوتاغيرا (أوغندا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أحمدو ولد عبدالله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ولد عبدالله إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موليه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/178، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد أحمدو ولد عبدالله، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، والسيد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد عبد الله.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالانكليزية): في الأسبوع الماضي، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، عن استراتيجيتها للمصالحة، التي تشمل إحلال السلام على الصعيد المحلي داخل البلد وإجراء محادثات مع المعارضة في الخارج. وكان ذلك موضع ترحيب واسع. وطلبت إليَّ الحكومة في خطتها أن أقود تلك العملية، وأنا ملتزم تماما بالمساعدة في الجمع بين مختلف الأطراف لإجراء محادثات أولية. وآمل أن أحدد موعد تلك المناقشات ومكان انعقادها قريبا.

وفي ذلك السياق، أود أن أهنيء الصوماليين أنفسهم، وزملائي الدبلوماسيين المكلفين بملف الصومال، وأعضاء فريق الاتصال الدولي. وعندما خاطبت مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي، دعوت إلى وضع حد لـ ١٧ سنة من السياسة باهظة التكاليف في إبقاء الحال على

ما هو عليه، و لم تجلب السلام بعد إلى البلد. ومنذ أن أدليت بذلك البيان، برز نهج جديد لمعالجة الصراع، وظهرت بوادر على إحراز تقدم داخل البلد وخارجه.

وباتفاق كامل مع الرئيس يوسف، اختار رئيس الوزراء حسين حكومة جديدة تضم عددا أقل من الأعضاء، نصفهم من خارج البرلمان. ولقيت الترحيب على الصعيدين الوطني والدولي. وفي مؤشر آخر على إحراز تقدم، انتقلت الحكومة إلى مقديشو في كانون الثاني/يناير.

وقد قضيت مؤخرا ثلاثة أيام في الصومال، وأجريت مناقشات مشتركة مع الرئيس، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، الذين أكدوا لي التزامهم بالمصالحة. وألقيت خطابا أمام البرلمان، الذي يؤيد مبادرة السلام. كما عقدت اجتماعات مع التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وما زلت أجري اتصالات منتظمة مع جميع الأطراف. وزرت بروكسل والقاهرة وأديس أبابا لإجراء مشاورات مع حكومات ومنظمات دولية. وسأزور قريبا بلدانا أخرى، بما في ذلك جمهورية تترانيا المتحدة، التي تترأس الاتحاد الأفريقي.

ويتركز الاهتمام الدولي أساسا وحتى الآن على إخفاقات الصومال. وإنصافا لصمود الشعب وشجاعته، وسّعْتُ نطاق جدول الأعمال من خلال تنظيم مؤتمر لرجال أعمال صوماليين ودوليين، في كانون الثاني/يناير، لمناقشة الكيفية التي يمكن بها للقطاع الخاص أن يساعد على انتقال البلد من اقتصاد وقت الحرب إلى اقتصاد وقت السلم. وللاستفادة من نجاح ذلك المؤتمر، سأعقد مؤتمر قمة أوسع نطاقا في وقت لاحق من الأسبوع القادم، سيفتتحه رئيس الوزراء الصومالي بحضور شخصيات دولية.

وينبغي أن نعترف بالجهود التي بذلها الصوماليون أنفسهم في مجالات التجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية، وأن نشجعها. وتمثل هذه الجهود تطورات مشجعة، لكنها غير كافية. وبينما يزداد عدد المتحدثين عن الصومال، لم تُتَّخذ سوى إجراءات محدودة لوقف العنف والانتهازية. وأعتقد أن الصومال ما زال سجينا للماضي، و لم تُغفر له أبدا أعمال العنف التي نُفذت ضد المجتمع الدولي في التسعينات. فإما أن هناك، على ما يبدو، ترددا في العودة إلى الصومال، أو أن الأمر يتعلق بقرار متعمد لمعاقبة جميع الصوماليين، حتى وإن كان العديد منهم لم يولد بعد عندما حدث آخر تدخل دولي.

والمطلوب الآن هو انخراط المجتمع الدولي. وأنا لا أطلب إلى البلدان الأجنبية أن تشارك لأسباب أخلاقية أو تتعلق بحب مساعدة الغير. فهي تتحمل مسؤولية موكلة إليها بموجب ولاية واضحة، تتمثل في التدخل في بلد تقع فيه انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد اعتمد مؤتمر القمة العالمي لزعماء الدول، الذي عقد عام ٢٠٠٥، مفهوم المسؤولية عن الحماية، وأقره مجلس الأمن في وقت لاحق.

وبالفعل، فإن وقتا أطول مما ينبغي يخصص لجمع الأعداد والإحصائيات بشأن معاناة الشعب الصومالي. والمعركة الحقيقية التي يجب أن نكسبها هي أن نكون على مقربة وأن نحمي ضحايا العنف المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان والجفاف والمجاعة.

وفي خطابي الأخير، دعوت إلى اتخاذ إجراء متزامن على الجبهتين السياسية والأمنية. فمما لا شك فيه أن هذين المسارين يرتبطان ارتباطا وثيقا. واليوم نشهد إحراز بعض التقدم على الجبهة السياسية بإعلان الحكومة عن خطتها للمصالحة. ولأن علينا أن نمضي قدما في المسارين معا، وأن يعزز كل منهما الآخر، لا بد من اتخاذ إجراء مماثل على

الجبهة الأمنية. فالعمل على جبهة واحدة منهما فقط – أي الجبهة السياسية – يشبه المشي ساق واحدة.

وتقوم القوات الأوغندية والبوروندية بعمل ممتاز، هو بوضوح مسؤولية المجتمع الدولي قاطبة. وهي تستحق أن نشكرها. وكما أشار الأمين العام في الرسالة التي وجهها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى رئيس مجلس الأمن، ينبغي ألا تقتصر الخيارات الأمنية على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو قوات الأمم المتحدة. فتعزيز حضور مؤقت متعدد الجنسيات يمكن أن يشكل خيارا أيضا. وسينطوي ذلك على مساهمة أصدقاء الصومال بالدعم السياسي والأموال والقوات لتثبيت استقرار الحالة، وحبذا لو تم ذلك تحت قيادة بلد رائد. وسأواصل جهودي في ذلك الاتجاه.

ويمكن اتخاذ مزيد من الإجراءات لحماية السفن المحملة بالمساعدة الإنسانية، مثلما بدأت بذلك فرنسا في كانون الأول/ديسمبر. وقد تولت الدانمرك، الآن، المهمة ذاتها المتمثلة في حراسة السفن، وأفهم أن هولندا تطوعت بمواصلة ذلك العمل. وأعتقد أنه ينبغي توسيع نطاق تلك الحماية في إطار فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة، تكون مهمتها حماية الإمدادات الإنسانية للأمم المتحدة، وردع تهريب البشر، والحد من القرصنة، ودعم الحظر المفروض على الأسلحة. وقد تعاقدت للتو مع لواء متقاعد لإعداد ورقة بشأن القرصنة قبالة الساحل الصومالي.

ولكي يتسم عملنا بالمصداقية حقا، ينبغي أن نقوم بنشر المزيد من الموظفين الدوليين داخل البلد. ويتعلق ذلك بفريق الأمم المتحدة القطري برمته – بل وبمكتبي – وسيحذو حذو لجنة الصليب الأحمر الدولية في مقديشو التي تحظى بالاحترام. وباضطلاعنا بدور أبرز داخل البلد، سنتمكن جميعا من تعزيز اتصالنا بالصوماليين، وتحديد احتياجاتهم، ومساعدتهم، واستعادة سمعة الأمم المتحدة.

وما من هيئة أخرى ستستفيد من هذه الخطوة أكثر من مجلس الأمن، الذي أرى أنه ينبغي، أن يقوم بزيارة للصومال هذا العام.

ولتيسير تلك الجهود الرامية إلى تحسين الاستقرار وتشجيع زيادة أعداد الموظفين الدوليين في الصومال، سيتعين علينا أن نُسرِّع وتيرة إصلاح قطاع الأمن وتدريب قوة الشرطة.

وإنني أعتبر جميع التدابير التي ذكرتها للتو بمثابة مجموعة من خطوات بناء السلام، يمكن اتخاذها على الأمد القصير، وستعزز الاستقرار.

وينبغي أن يعالج المجتمع الدولي أيضا مسألة الإفلات من العقاب. فقد فُقدت أرواح لا تعد ولا تحصى، وأُخرج الآلاف من ديارهم. وما زال المسؤولون عن ارتكاب العنف يتربحون من شقاء الآخرين. فقد هادنَّا أمراء الحرب والمتطرفين والمخربين لفترة أطول مما ينبغي وآثرنا الترغيب على الترهيب. وينبغي محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أي هيئة دولية أو محلية أخرى. ويمكن تشكيل لجنة للتحقيق في أخطر الجرائم. كما يمكن زيادة إشراك الخبير المستقل في معالجة مسألة حقوق الإنسان.

ولا يمكن فرض جميع تلك الحلول من الخارج، إذ يتعين على الصوماليين أنفسهم أن يغيروا نهجهم. وسلوك ''الفائز يظفر بكل شيء''، الذي لا يترك أي مجال لتقاسم السلطة، دمر البلد وقضى على سمعته. إن السعي إلى الحلول التوفيقية خلال التفاوض، كما تجلى ذلك في صلح الحديبية – الذي يكتسي أهمية بالغة في البلدان الإسلامية – بين الرسول محمد وأهل مكة، سيعود بالنفع على الجميع. والجميع سيستفيد من المصالحة، من رجال الأعمال والمزارعين، إلى السياسيين وأمراء الحرب.

ومن البديهي أن الحالة في الصومال شديدة التعقيد. وبالتالي، ينبغي ألا يستند تحليلنا إلى التقارير الإخبارية المتحيزة أو غير الدقيقة، التي تحظى بشعبية خاصة بين مستخدمي الإنترنت. ولكي يُمكّننا التحليل المتوازن من اتخاذ القرارات الصحيحة، ينبغي أن يستند إلى معلومات وخبرة مباشرة بشأن المسائل وفي الميدان. وينبغي تنحية النهج الأيديولوجي أو المتصلب لصالح مواصلة المرونة، والاحترام الواجب لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة برعاية السكان وصون السلم.

وفي الختام، سيدي الرئيس، فإن بلدكم ساعد الصومال في الماضي، لا سيما في بناء المطارات التي ما زلنا نستخدمها اليوم للسفر إلى البلد. وسيكون أمرا رمزيا لو استطاع المجلس بكامل أعضائه، تحت رئاستكم، التوصل إلى اتفاق بشأن خطوات ملموسة لإبداء التعاطف ذاته تجاه الصومال وشعبه مثلما فعل في أماكن أخرى في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد موليه.

السيد موليه (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم هذه الفرصة لي لأعرض على أعضاء المجلس توصيات بعثة تقصي الحقائق في الصومال، التي قادتها إدارة عمليات حفظ السلام. وقد أوفدت البعثة استجابة للبيان الرئاسي الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/49)، الذي كلفتم فيه الأمانة العامة بالنظر في إمكانية تقديم مزيد من الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واستكمال خطط الطوارئ المتعلقة بإمكانية القيام بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لتحل محل البعثة.

وزارت البعثة المنطقة في الفترة من ٧ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وتشاورت مع الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد أحمدو ولد عبد الله، والاتحاد الأفريقي، وأصحاب المصلحة الإقليميين والصوماليين. وزارت البعثة ميركا، وبيدوا، وكيسمايو، وقضت ثلاثة أيام في مقديشو حيث عقدت اجتماعا مع رئيس الوزراء، وعدد آخر من وزراء الحكومة، وقامت بتقييم الحالة الأمنية في الميدان.

وكانت هذه أول بعثة للأمم المتحدة تزور كيسمايو منذ استئناف الصراع المسلح في مطلع النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وفي مقديشو، زار الفريق مختلف مقاطعات العاصمة لتقييم الحالة الأمنية.

ولدى تقييم إمكانيات القيام بعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، أجرت بعثة تقصي الحقائق تحليلا شاملا للحالة الأمنية، بما في ذلك التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، من المهم أن نلاحظ أن الحالة تتشابه في جميع أنحاء البلد. فالظروف الأمنية في الشمال أكثر استقرارا، نسبيا، مما هو قائم في جنوب الصومال ووسطه. ففي هاتين المنطقتين، ما زال الصراع شديد التعقيد، إذ يتسم بتحالفات لا سبيل للخروج منها بين العشائر، والعشائر الفرعية، والعناصر المتطرفة، التي تحارب من أجل السيطرة على الحيز السياسي والاقتصادي، وثمة تحالفات مؤقتة بين بعض المجموعات تروم إجبار القوات المسلحة الإثيوبية على الانسحاب من البلد.

وبما أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد حدت من القدرة على تنظيم النشاط الاقتصادي والمحافظة على القانون والنظام، فالعناصر الإجرامية والمسلحة الأخرى حرة في أن تسيطر على جمع الإيرادات من الجمارك والميناء والتجارة، فضلا عن التي تدرها المياه وتوزيع الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، تنخرط هذه الجماعات في تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر. والدافع وراء التوترات السياسية داخل العشائر وفيما بينها هو السيطرة على الموارد. وفي كثير من

الحالات، ترتبط هذه التوترات بأنشطة العناصر الإجرامية والمتمردة ولكن لا يمكن فصلها عنها.

(تكلم بالانكليزية)

واستمرار خطر الاختطاف والابتزاز يحد من قدرة الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية على العمل في هذا البلد. وفي الوقت ذاته، يقدر فريق الأمم المتحدة القطري أن حجم السكان المحتاجين إلى معونة إنسانية يقترب الآن من مليوني نسمة.

ويبدو أن الاتجاه الأمني العام في مقديشيو يتناسب مع مستوى الجهود العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة الإثيوبية وائتلاف الحكومة الاتحادية الانتقالية لهزيمة العناصر المناوئة للحكومة أو القيام بنزع السلاح القسري. وبين شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، طرأت زيادة حادة على الهجمات عن بعد وحوادث الأجهزة المتفجرة البدائية، وهجمات الألغام، وعمليات الاغتيال، ولكن طرأ هبوط ملحوظ على عدد الاصطدامات المسلحة. ومنذ أيلول/سبتمبر، زاد بذل الجهود من جانب القوات المسلحة الإثيوبية والأعمال التي تقوم بها الحكومة الاتحادية الانتقالية ضد العناصر المناهضة للحكومة داخل مقديشيو. ومما يسترعي النظر أن الهجمات منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ من جانب العناصر المناهضة للحكومة أصبحت أكثر تنسيقا وبدأت تجري خلال ساعات النهار.

وتقع حوادث أمنية كل يوم تقريبا، ومعظمها بواسطة متمردين يستهدفون عناصر الحكومة الاتحادية الانتقالية والجنود الإثيوبيين وبعثة الاتحاد الافريقي في الصومال. وفي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، استهدف المجمع المشترك للأمم المتحدة بهجمات بالقنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة البدائية. وظهرت التهديدات ضد الأمم المتحدة أيضا على مواقع الإسلاميين على شبكة الويب.

ومجمل القول أنه، بينما أحرزت الحكومة الاتحادية الانتقالية بعض التقدم في جهودها الرامية إلى البدء في عملية سلام شاملة وقادرة على الاستمرار بمد يديها إلى الجماعات المعارضة، لا تزال الحالة الأمنية في كثير من أجزاء الصومال، خاصة في العاصمة مقديشيو، معقدة ومتفجرة ويصعب التنبؤ بها. ونظرا لتعقيد الصراع، والتحالفات المتقلبة، وأنشطة المتطرفين، يمكن أن تتغير الحالة في جنوب ووسط الصومال يوميا، جاعلة من المحتمل أن يكون أي موقع آمن في يوم ما خطيرا في اليوم التالي.

وأود الآن أن أشير إلى خطط الطوارئ لاحتمال قيام الأمم المتحدة بعملية لحفظ السلام. ويعرض المرفق بالتقرير المعروض على المجلس التطورات المحتملة في المستقبل، تحت أربعة سيناريوهات، تؤدي إلى احتمال نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. واستنادا إلى تلك السيناريوهات، أعدت الأمانة العامة كذلك خططا للطوارئ فيما يتعلق بالدعم الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي لعملية السلام في الصومال.

ويمثل السيناريو الأول بصفة عامة الحالة الراهنة في الصومال. ولا تزال الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي، عاكفة على إعداد عملية سياسية شاملة وقادرة على البقاء، وذلك بطرق منها الدخول في حوار. وفي الوقت ذاته، لا تزال الحالة الأمنية متفجرة. وبموجب هذا السيناريو، لا تسمح الحالة الأمنية الراهنة بنشر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وأفراد فريق الأمم المتحدة القطري في مقديشيو والأجزاء الجنوبية والوسطى من البلد. غير أن إدارة السلامة والأمن، بالتشاور مع المسؤول المعين، يمكن أن تضع خيارات مقبولة لترتيبات أمنية تتيح نقل عدد محدود من موظفي المكتب السياسي وأعضاء الفريق القطري من نيروبي إلى مقديشيو ومناطق جنوب ووسط الصومال الأخرى. ومن شأن النقل أن يمكن

الأمم المتحدة من تيسير جهود الوساطة بفعالية على أرض الواقع والتصدي للفجوات الحرجة في المساعدة الإنسانية والمساعدة على الانتعاش.

وقد ينظر مجلس الأمن أيضا في إنشاء فرقة مهام بحرية، تضفي الطابع الرسمي على المبادرات الفردية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، سواء كفرقة عمل تابعة للأمم المتحدة أو كفرقة عمل دولية تعمل بموجب ولاية للأمم المتحدة. ومن شأن هذا الترتيب الطارئ أيضا أن يوفر الدعم الطبي واللوجستي والدعم في ظروف الخطر البالغ لأفراد الأمم المتحدة في الصومال.

ويتصور السيناريو ٢ حدوث تحسن محدود في العملية السياسية، بكتلة حرجة على الأقل من أحزاب المعارضة تدعم الحوار السياسي. ويبدأ الحوار بشأن الترتيبات الأمنية بمقتضى هذا السيناريو، مع أن الحالة الأمنية ستظل متفجرة، لتهيئة الأوضاع الضرورية لتعزيز وجود الأمم المتحدة في مقديشيو وبقاع جنوب ووسط الصومال الأخرى.

ويتمثل الهدف بموجب خطة الطوارئ في هذا السيناريو في أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز دعمها السياسي لعملية السلام من خلال نقل مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بالإضافة إلى عدد محدود من الأفراد الذين ينشرون مبدئيا بموجب السيناريو ١، إلى مقديشيو للقيام بتيسير الحوار السياسي على أرض الواقع. ورهنا بالوجود المطلوب، يمكن أن تستغرق الترتيبات الأمنية وقتا كبيرا للتطبيق وأن يترتب عليها استثمار كبير للموارد وتدابير للحماية المادية. وسيُضطلع بهذا التقييم الإضافي من جانب إدارة شؤون السلامة والأمن خلال شهر نيسان/أبريل، بالتشاور عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام.

ويتصور السيناريو ٣ حدوث تحسن طفيف في كل من الحالتين السياسية والأمنية وقبول العشائر والفصائل الرئيسية وتنفيذها، بما فيها كتلة حرجة من جماعات المعارضة المسلحة، لمدونة لقواعد السلوك المتعلق باستعمال الأسلحة. ومع أن ذلك قد يقصر عن اتفاق أمني كامل، لوقف لإطلاق النار و/أو وقف القتال، فمن شأنه أن يضع حدا أدنى لمدونة لقواعد السلوك بين الجماعات المسلحة، بما في ذلك الالتزام بعدم الهجوم على الأمم المتحدة وموظفي المساعدات الإنسانية. وستكون الحكومة الإثيوبية والحكومة الاتحادية الانتقالية قد أبدتا استعدادهما للنظر في إجراء سحب تدريجي للقوات الإثيوبية من مقديشيو.

وبمقتضى هذا السيناريو يفترض أن الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة سيكون قد بدأ. ولكن إذا كان لسحب القوات الإثيوبية أن يتحقق في ظل هذا السيناريو، على سبيل المثال قبل وضع الاتفاقات السياسية والأمنية في صورتها النهائية، سيتطلب الأمر قوة محايدة لتثبيت الاستقرار مشكَّلة من ائتلاف من الدول الراغبة مؤلف من حوالي ٠٠٠ ٨ جندي رفيع التدريب والمقدرة، بالإضافة إلى ضباط للشرطة.

وفي ظل هذا السيناريو ستظل التوترات العشائرية قائمة والعناصر المتطرفة واحتمال استئناف الصراع. وستتطلب قوة تحقيق الاستقرار لذلك معلومات استخبارية جيدة التوقيت ودقيقة عن الجماعات المتطرفة وغيرها من الجماعات. وستحتاج القوة أيضا إلى حماية مادية قوية في قواعدها لدحر الهجمات بالهاونات والقنابل الصاروخية. وسيلزم أن تطبق القوات أساليب تكتيكية للتقليل إلى أقصى حد من ضعفها أمام القنابل المزروعة على جوانب الطرق

وينبغي أن تملك تدابير مضادة إلكترونية لهزيمة الأجهزة المتفجرة التي تعمل إلكترونيا.

ولا يمكن أن تكلف قوة للأمم المتحدة بأداء هذا الدور، لأن الغالبية الساحقة من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا تملك تلك القدرات أو التدريب.

ونتيجة لذلك، لا يمكن أن ينظر مجلس الأمن في هذا الخيار إلا إذا كان ينتظر تقديم عروض من الدول الأعضاء القادرة التي لديها القدرة والاستعداد لتشكيل ائتلاف من الراغبين تحت قيادة دولة قوية، على النحو الذي اقترحه الممثل الخاص ولد عبد الله. ويمكن أن يسمح الائتلاف الذي يجمع بين قوة تحقيق الاستقرار وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بسحب القوات المسلحة الإثيوبية من مقديشيو.

وفي السيناريو ٤، تستقر عملية سياسية قادرة على البقاء، بمشاركة الأطراف الفاعلة من جنوب ووسط الصومال و ”بونتلاند“، وموافقة غالبية الأطراف على إبرام اتفاق سياسي للاشتراك في السلطة السياسية واتفاقها على نبذ العنف والتخلي عن أسلحتها والالتزام بتقديم دعمها لتنفيذ ولاية مجلس الأمن المنشئة لعملية حفظ سلام متكاملة للأمم المتحدة. وبالرغم من استمرار عناصر المفسدين في البقاء، سيكون قد تم تهميشهم بالحد الممكن. وبموجب هذا السيناريو، ستكون القوات الإثيوبية قد انسحبت أو آخذة في الانسحاب. وسيكون قد تم التوقيع على اتفاق عسكري من جانب العشائر والفصائل الرئيسية، تحدد فيه الترتيبات الأمنية الرئيسية، بما فيها وقف لإطلاق النار.

وسوف يتطلب الأمر عددا من الشروط لضمان أفضل فرص لنجاح بعثة حفظ سلام متكاملة للأمم المتحدة في الصومال بموجب هذا السيناريو. وقد استعرضت بعثات التقييم الاستراتيجي وتقصي الحقائق كذلك تلك الشروط مع نظرائها على أرض الواقع وهذبتها، وأعدت مقترحات لتقديم مساعدة سياسية وأمنية وبرنامجية متدرجة ومترابطة ترمي إلى تحقيق عملية سياسية لبناء السلام شاملة للجميع ومستقرة في الصومال. وتشمل الشروط وقف القتال، واتفاق جميع الفصائل الرئيسية على السماح بالرصد من جانب أطراف خارجية، والدخول في حوار سياسي شامل.

ويصل عدد أفراد الأمم المتحدة العسكريين الذين ستحتاج إليهم عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال بموجب هذا السيناريو إلى ٠٠٠ ٢٧ جنديا، بالإضافة إلى عنصر شرطة محتمل يصل عدده إلى ٠٠٥ ١ ضابط للشرطة. وقبل نشر أي بعثة، ينبغي إنجاز عملية متكاملة لتخطيط البعثة، بما في ذلك القيام ببعثة تقييم تقني شامل إلى الصومال. وسوف تحافظ البعثة، في جملة أشياء أخرى، على وجود بيئة آمنة تسمح بأداء نظام سياسي مقبول من جبهة عريضة وتساعد في إعداد المؤسسات الأمنية والقضائية والإصلاحية القادرة على ضمان سيادة القانون وإيجاد القدرة الإدارية والمؤسسية الضرورية لتقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية للسكان.

وأخيرا، فيما يتعلق بتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تلقينا في ٢٠ شباط/فبراير من هذا العام رسالة من الرئيس كوناريه رئيس الاتحاد الأفريقي يطلب فيها أن تطبق الأمم المتحدة حزمة للدعم المالي واللوجستي والتقني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مجموع قيمتها نحو ٠٠٠ ٥٠٠ ٨١٧ دولار. وتقوم الأمانة باستعراض ذلك الطلب لترى أفضل طريقة يمكن للأمم المتحدة أن ترد عليه. وفي الوقت ذاته، نتشجع الدول الأعضاء على تقديم دعم إضافي للاتحاد الأفريقي وللبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وما زالت الأمانة توفر للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ١٠ مخططين يدعمون التخطيط للبعثة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة العامة في مجلس الأمن عن الحالة في الصومال. ونشكر الأمين العام وممثله الخاص أيضا على تفانيهما في سبيل السلام والاستقرار في الصومال وجهودهما التي لا تعرف الكلل لخدمته. وبالمثل، نشكر إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وقد زود الأمين العام المساعد المجلس بتفاصيل تقرير يصف حالة خطيرة للغاية. ونشكر البعثات على تقريرها.

وكما سلف الذكر، علم مجلس الأمن لأول مرة بالحالة في الصومال في أوائل ١٩٩٢. وكرس قدرا كبيرا من الطاقة للأزمة الصومالية في ذلك الوقت واتخذ قرارات كثيرة. وسمحت تلك القرارات بنشر عمليتين لحفظ السلام وقوة متعددة الجنسيات.

غير أن الشعب الصومالي، بعد انقضاء ١٦ عاما الآن، يطلب إعطاءه فرصة ثانية لتسوية المأساة التي طال أمدها في هذا البلد بصفة نهائية. ونرى أن هذه اللحظة ليست بالوقت المناسب لليأس. فقد تعب شعب الصومال من الحرب الأهلية والمعاناة. وقيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية ملتزمة بالسلام والمصالحة الوطنية، كما قال الممثل الخاص، وتوجد الآن فرصة يتعين اغتنامها بأقصى قدر من السرعة.

ويمكن أن تستفيد الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، من الدروس القيمة المستفادة من بعثات الأمم المتحدة السابقة التي نشرت في مناطق الحروب الأهلية والصراعات. وفي بعض الحالات، كانت الأمم المتحدة قادرة على إيفاد بعثات لبناء السلام وحفظ السلام أسهمت إسهاما إيجابيا في إنهاء الصراعات وبناء السلام في البلدان المتأثرة. ونرجو لذلك أن يسهم العمل المتضافر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في إحلال السلام والأمن والاستقرار في الصومال بعد هذا الوقت الطويل.

ويصور تقرير الأمين العام وبعثة تقصي الحقائق المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى الصومال (S/2008/178) بوضوح أن المجتمع الدولي لديه مسؤولية واضحة لا غموض فيها نحو شعب الصومال. وتجبر تلك المسؤولية مجلس الأمن على النظر إلى ما وراء القيود التي تفرضها الحالة الأمنية الراهنة وعلى التفكير في النتائج الممكنة والخروج بأفكار عما يمكن عمله، داخل القيود التي سبق ذكرها في ورقة إدارة عمليات حفظ السلام، للمساعدة على تهيئة الظروف التي يمكن أن تزيد فيها مشاركة الأمم المتحدة. إننا نطالب بمشاركة فعلية من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويتحمل مجلس الأمن أيضا المسؤولية عن حماية الحكومة المشروعة في الصومال ومساعدتها كما يفعل في الصراعات الأخرى. وليس التزام الصمت والامتناع عن اتخاذ إجراء خيارات مقبولة في هذا الوقت. بل يجب أن يشارك المجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بشكل جدي في عملية لحفظ السلام في الصومال. ومن شأن هذه العملية أن تبعث بالرسالة الصحيحة إلى الشعب الصومالي، وإلى المنظمات دون الإقليمية والإقليمية وإلى المانحين الدوليين. ومن شأنها أن تساعد على تعزيز عملية المصالحة الوطنية الجارية ومن ثم دعم جهود حكومة الاتحادية الصومال الانتقالية على تحقيق السلام والمصالحة في هذا البلد.

ومع أن الحكومة الصومالية تسعى لجلب السلام والاستقرار إلى البلد بموارد ومساعدة محدودة من المجتمع الدولي، ما زالت هناك عناصر قليلة، هم من يطلق عليهم

المفسدون، تفعل العكس من ذلك. وقد أحطنا علما بمختلف الآراء الواردة في التقرير، خاصة فيما يتعلق بخطط الطوارئ المقترحة والسيناريوهات ونقل وكالات الأمم المتحدة الموجودة داخل الصومال، وهو ما نرحب به.

ونرى أن أكثر خطة واستراتيجية للطوارئ لديهما مقومات البقاء وعمليتين وذاتي مغزى تتمثلان في اعتماد خطة للطوارئ حسنة التوقيت ومتكاملة بشكل مناسب وتتضمن العناصر الأربعة المفصلة في التقرير بأقصى درجة من الاستعجال.

كما نعتقد أنه آن الأوان لوكالات الأمم المتحدة لتنتقل إلى داخل الصومال، على النحو المقترح، في أقرب وقت ممكن. وهناك العديد من المدن الكبرى في البلد التي يمكن أن تستضيف وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ حاليا مقرها في نيروبي وأن تفي بالمتطلبات الأمنية لهذه الوكالات. ونود أيضا أن نؤكد على العامل الزمني، وضرورة اتخاذ إجراء عاجل وأهمية التعجيل بالعملية بكاملها بحيث نتفادى ضياع الزخم والفرص.

وفي الختام، فإن لدينا ما يكفي من الأسباب لنكون إيجابيين ومتفائلين حيال المستقبل طالما أن المجتمع الدولي يتكلم بصوت واحد بشأن الحالة في الصومال في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام. ويحدونا وطيد الأمل، هذه المرة، في أن تخرج مداولات مجلس الأمن بنتائج ملموسة. ونود أن نؤكد مجددا على الالتزام الثابت لحكومتي ببذل كل الجهود الممكنة للمضي قدما بحوار شامل وبالمصالحة الوطنية في البلد بطريقة حسنة التوقيت بقدر الإمكان، وبقيادة الممثل الخاص للأمين العام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إن الوفد الأوغندي يشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الصومال. وأود أن اشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الصومال، المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178)، الذي يوضح اهتمامه المستمر بالمسألة وتصميمه على إيجاد حل للمشاكل التي يبتلى بها الصومال.

وظل مجلس الأمن يبقي المسألة في الصومال قيد نظره لبعض الوقت الآن. وفي الواقع فإن القرار ١٨٠١ (٢٠٠٨) يشير، في الفقرة الأولى من ديباجته، إلى القرارات السابقة والبيانات الرئاسية بشأن هذه المسألة. وبعبارة أخرى، فقد قرر المجلس منذ فترة طويلة أن الحالة في الصومال تشكل وما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. ولذلك السبب أذن المجلس لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأن تتخذ جميع التدابير اللازمة، حسب الاقتضاء، لصون السلام والأمن الدوليين في الصومال. وتم تمديد تلك الولاية من وقت إلى آخر، وأحدث حالة تمت بموجب القرار ١٨٠١ (٢٠٠٨)، الذي مدد الولاية لفترة أخرى مدتها ٦ أشهر.

ومع ذلك، أود أن أشدد هنا على المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين يتحملها المجلس، بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن يمكن للمجلس أن يفوض، على النحو الذي تم في إطار الفصل الثامن من الميثاق، منظمة إقليمية بالاضطلاع بهذه المهمة بالنيابة عنه، وذلك هو ما فعله المجلس مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ولكنني أود أن أشير إلى أن ذلك التفويض للسلطة لا يصل إلى حد التخلي عن المسؤولية. ولذلك السبب فإن أوغندا والعديد من البلدان الأخرى ناشدت باستمرار مجلس

الأمن تحمل مسؤوليته في الصومال، لأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى الآن لديها قدرات محدودة للاضطلاع بالمهمة في الصومال. وأود أن أشكر الأمين العام على تقديره للعمل الهام الذي اضطلعت به القوات الأوغندية في الصومال ولالتزامنا المستمر بدعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما أود أن أؤكد مجددا على التزام أوغندا في ذلك الصدد. وأود الآن أن أتناول مسألتين.

أولا، لم تنشر سوى أوغندا وبوروندي أي قوات في الصومال حتى الآن. والبلدان الأخرى التي تعهدت بالمساهمة بقوات لم تف بتعهداتها. وناشدنا المجتمع الدولي تقديم الدعم السوقي والمالي اللازم، ونشكر البلدان التي قدمت المساعدة، مثل الولايات المتحدة، ولكن حتى الآن لم يتم إنجاز قدر كبير من العمل. وناشد مجلس الأمن، في قراره ١٨٠١ (٢٠٠٨)، الدول الأعضاء تقديم الموارد المالية والأفراد والمعدات والخدمات للانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولكننا نؤمن بأن على مجلس الأمن أن يضطلع بقيادة استباقية في تلك الممارسة بحشد الموارد اللازمة بما في ذلك الأموال والسوقيات الأخرى.

ثانيا إننا ناشدنا مجلس الأمن أن يتسلم المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وللأسف لم يحدث أي شيء. ونحن الآن معتادون على عبارة ”وضع خطط للطوارئ استعدادا لاحتمال نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة كي تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال“. وورد ذلك في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)؛ وفي البيان الرئاسي المؤرخ ١٩ كانون الأول/كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/49)؛ ويرد الآن في القرار ١٨٠١ (٢٠٠٨). والمسألة هي: متى سنمضي من مجال الاحتمال إلى مجال الواقع؟ ونلاحظ من الفقرة ٤٠ من تقرير الأمين العام أن مجلس الأمن، في هذه المرة، يقترح في إطار واحد من السيناريوهات المختلفة، نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، شريطة الوفاء أولا بشروط معينة. وفي الواقع، فإننا نعتقد أنه ينبغي النظر في جميع السيناريوهات وألا يستبعد كل واحد منها الآخر. ومن الملائم أن نقتبس الفقرة ٤٠:

”وفي إطار السيناريو ٤، ستُنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، شريطة التوصل إلى اتفاقات سياسية وأمنية موسَّعة. وقبل نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، ينبغي أن تتضمن تلك الاتفاقات السياسية التي جرى التوصل إليها والالتزامات الأمنية المتفق عليها أحكاما عامة بشأن تقاسم السلطة وإلقاء السلاح واحترام حقوق الإنسان وتيسير المساعدة الإنسانية وتطوير مؤسسات الحكم. وسيتطلب الأمر قوة يتراوح مجموعها من ١٥ إلى ٢١ كتيبة للمشاة. ويمكن أن يصل العدد الإجمالي لجنود الأمم المتحدة إلى ٢٧ ٠٠٠ إلى جانب عنصر محتمل للشرطة يصل عدد أفراده إلى ١ ٥٠٠ ضابط شرطة“.

ولكن يتضح من ذلك أنه لن يتم نشر أي حفظة للسلام ما لم يتوفر في المقام الأول سلام لحفظه في الصومال. ونرى أن الشروط التي حددت شروط هامة وينبغي بذل كل الجهود لتحقيقها، ولكن ينبغي ألا تكون شروطا مسبقة. وسنحت لي الفرصة لأبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة بأنه ربما توجد في الواقع حالات – والصومال واحدة منها – يتعين فيها على مجلس الأمن أن يشارك في صنع السلام أيضا. وفي الواقع، فإننا لم نقتنع بالمنطق على النحو الوارد في التقرير. وإذا لم يكن هناك سلام لحفظه، لماذا إذن وافق مجلس الأمن على بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال، التي كانت في الواقع تتصرف بإسمه.

ولا أود أن أعقد مقارنات هنا، ولكنني أود أن أورد مثال دار فور. ولا يمكن لأي أحد أن يقول على وجه اليقين إنه يوجد سلام في دار فور، ولكن الأمم المتحدة وافقت على نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في دار فور. وينبغي أن نتفادى إعطاء الانطباع بازدواج المعايير.

وفي الختام، فإن أوغندا بالتالي تناشد مجلس الأمن أن يقوم بالأعمال التالية: المضي بسرعة نحو حشد المجتمع الدولي، ومع تصدر الأمم المتحدة، بغية تقديم الدعم السوقي والمالي اللازم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية الانتشار الكامل في الصومال. وفي ذلك الصدد، تناشد أوغندا الأمين العام أن يستجيب لاقتراح رئيس الاتحاد الأفريقي، الوارد في رسالته المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بتقديم مجموعة لعناصر الدعم المالي والسوقي والتقني.

إننا مقتنعون بأن النشر الكامل لبعثة المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي في الصومال سيكون من عوامل تثبيت الاستقرار ريثما يصل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وينبغي أن تكون تلك نواة قوة الأمم المتحدة المزمع إنشاؤها.

ثانياً، ثمة حاجة إلى الانتهاء من وضع الخطط والانتقال بسرعة صوب نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام لتتولى المهمة من بعثة المراقبين العسكريين بدون شروط مسبقة.

إن أوغندا في الصومال لقضية عادلة، وسوف نبقى على هذا الطريق، لأننا نعتقد أن على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الصومال.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.